

المواطنة بين الإدعاء والممارسة

د. طيب مولود

أستاذ محاضر

بجامعة العربي التبسي- تبسة

ملخص:

تتناول هذه المقالة مفهوم المواطنة، خاصة ونحن في أمس الحاجة إلى فهمه وتطبيقه في هذه الحقبة الموسومة بتغيرات سياسية دولية مقلقة، أين قسمت عدة دول على أساس إثني أو عرقي أو ديني، نتيجة عدم كونهم أصلاً دول مواطنة.

Résumé :

Le thème de cet article penche sur le concept de la citoyenneté, surtout que, nous avons un besoin impérieux de le comprendre et de l'appliquer à cette époque marquée par des changements politiques internationaux inquiétants, où plusieurs pays ont été devisés sur une base ethnique ou raciale ou religieuse, du fait qu'ils n'étaient pas à l'origine des pays de citoyenneté.

مقدمة:

في الحقيقة إنّ السبب الرئيسي الذي دفعني للكتابة في هذا الموضوع رغم أنه موضوع مستهلك، هو الخوف على طلابنا من المغالطات القادمة لهم من أشباه المفكرين القوميين منهم والاسلاماويين، المعروفون بسرقتهم للتاريخ ونسب كل جميل لهم حتى وإن لم يكونوا هم من صنعه. فيصعبون عليهم بذلك معرفة الفرق بين المواطنة والرعاية، وبين المواطنة والإنسانية، وبين المواطنة والوطنية، فيحول هذا الخلط في المفاهيم بينهم وبين ممارسة وتطبيق المواطنة على أرض الواقع، فيصبحون ونصبح معهم عرضة لخطر التقسيم على أسس عرقية وطائفية، خدمة لأجندات خارجية.

فالليبرالية الجديدة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسوّق إلى نشر الديمقراطية وتفكيك المراكز القمعية للدول التسلطية، لا ترتبط شعاراتها الديمقراطية بالدعوة إلى حقوق المواطنة، بل تهدف إلى تفكيك مفهوم المواطنة بعد تمييز دور

الدولة، وذلك من خلال تشتيت دائرة انتماء الإنسان نحو قوى وتجمعات بدائية، كالطائفة والعشيرة والعرق داخل تلك الدول. الأمر الذي يعني تقليص الولاء للوطن والكفاح داخل أطره السياسية والجغرافية. كما أنها تميل إلى التركيز على الحقوق السياسية للإنسان دون الحقوق المدنية، وبهذا المعنى فإنها تطلق العنان لحرية الفوضى والتفكك والصراعات الاجتماعية.

المواطنة والرعاية:

المواطنة في العربية من الجذر (وطن). وفعل وَطَنَ يعني أقام في المكان، فالتحديد الأول لمعنى وطن هو علاقة بالمكان. ويقال وَطَنَ الأرض، هيأها للإقامة فيها، وَطَنَ نفسه على الأمر هيأ نفسه. ¹فهيئة المكان للإقامة فيه لا تنفصل عن تهيئة النفس للإقامة في هذا المكان دون غيره، ما يوحي بأن التوطن مقترن بالاختيار، وأنه فعل من أفعال الإرادة الحرة. وصيغة واطن، على وزن فاعل، تعني المشاركة، ومنها المواطنة، أي التشارك في الوطن تشاركاً حراً أو نابغاً من الإرادة الحرة. والحقيقة أن كلمة المواطنة ليس لها ذكر في المعاجم اللغوية العربية وإن وجدت كلمة وطن أو توطين أو أوطان أو موطن وغيرها، فتلك المصطلحات تختلف كلية عن مصطلح "المواطنة" بمدلولاتها المختلفة، ولا ترقى إلى مستوى المفهوم الذي نحن بصدد معالجته، فنحن إذاً إزاء مفهوم جديد وحديث يتعدى الدلالة اللغوية، ويندرج في تاريخ الحضرة والتمدن وتاريخ الثقافة، الذي هو تاريخنا جميعاً.

ولا يقتصر غياب لفظة المواطنة في قواميس اللغة العربية من جهة وحضورها في قواميس اللغات الأجنبية من جهة أخرى، على المعنى اللغوي فقط للكلمة؛ وإنما يتعداه إلى مستوى التعريف الاصطلاحي أيضاً.

وعلى العكس من ندرة الحصول على مفهوم للمواطنة في المعاجم العربية؛ تحضر اللفظة وبقوة ضمن قواميس اللغات الأجنبية، فيذكر معجم «لاروس» الفرنسي، على سبيل المثال، لفظة المواطنة بمعنى: المساهمة في حكم دولة ما على نحو مباشر أو غير مباشر، ويصف "المواطن" بأنه الشخص الذي يتمتع بعضوية بلد معين ويستحق بالتالي ما تقدمه هذه العضوية من امتيازات. أما معجم «لونجمان» الإنجليزي؛ فيستخدم الكلمة للدلالة على تلك الحالة التي يُعد الفرد فيها مواطناً؛ كونه يعيش في رحاب دولة

معينة، وينتمي إليها، ويُخلصُ لها، ومن ثم يحظى بحمايتها، ويتمتع بعضويتها، سواء بحكم المولد أو بحكم اكتساب الجنسية.

يعتبر الإغريق هم أول من توصل إلى معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ والذي اعتبر نموذجاً للممارسة الديمقراطية في أثينا. على الرغم من قصور هذا المفهوم من حيث الفئات التي يمثلها وعدم تغطيته لبعض النواحي التي يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة إلا أنه قد نجح بتحقيق المساواة على قاعدة المواطنة بين الأفراد المتساوين وذلك من خلال إقرار حقهم في المشاركة السياسية الفعالة وصولاً إلى تداول السلطة ووظائفها العامة.

وقد استمد الرومان مبادئ المواطنة من الفلسفة اليونانية. إلا أن هذا المبدأ قد وضع للرومان وحدهم، أما الأجنبي عنهم فكانوا يقولون بأن ليس له أن يتمتع بالحقوق إلا في بلده الأصلي، غير أن الرومان ما لبثوا أن غيروا نظرتهم هذه إلى الأجانب. مما أدى بالفكر الروماني السياسي والقانوني بتحديد أسس المواطنة والحكم الجمهوري.

وبعد تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي خلال العصور الوسطى واندثار التجارب الديمقراطية المحددة في ظل الحضارتين الإغريقية والرومانية، تم العمل على إعادة اكتشاف مبدأ المواطنة عند بروز بوادر النهضة الأوروبية نتيجة حركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية، حيث استفاد هذا الفكر من الفكر السياسي الإغريقي والفكر الروماني.

فعندما تفككت تلك الإمبراطوريات تشكلت على أنقاضها دول قومية بحثت لها عن مصادر بديلة للشرعية تبلورت -في النصف الثاني من القرن السابع عشر بعد سلسلة من التطورات الفكرية والحروب الدينية الطاحنة- في معاهدة وستفاليا بين الدول الأوروبية إلى ما هو معروف الآن من دول قومية علمانية ديمقراطية، يتمتع فيها كل سكانها على اختلاف الدين والعرق بحقوق متساوية باعتبارهم مواطنين، تنطلق حقوقهم لا من الاشتراك في العقيدة بل في الأرض. وأقرزت تلك التجارب التاريخية معانٍ مختلفة للمواطنة فكراً وممارسة تفاوتت قريباً وبعداً من المفهوم المعاصر للمواطنة.

فلقد دشت الثورة الفرنسية الكبرى عام 1798م الخطوات الأولى لتثبيت الحقوق المدنية والاجتماعية للمواطن-الإنسان. حيث كرست الثورة الفرنسية رؤيتها للعالم

الجديد بإعلان حقوق الإنسان، والدفاع عليها بعد إغناءها بروح المواطنة. إن الأفكار التي نادت بها الثورة الفرنسية المرتكزة على اعتبار المواطن أساس شرعية الحكم وديمقراطيته انتشرت بسرعة كبيرة بعد تحولها إلى أداة لذلك العالم القديم المتمثل في الحكومات الملكية الإقطاعية ومؤسسات حكمها المطلق².

فالمواطنة تعني المشاركة في الوطن، على أسس الحرية والمساواة والتكافؤ؛ أي أن المشاركة في الوطن نابعة من اختيار حر أو إرادة حرة. فالإرادة الحرة أساس العقد الاجتماعي الذي ليس، ولا يجوز أن يكون، عقد إذعان، وليس ناتجاً من غصب أو غلبة أو قهر أو استتباع أو صهر وتذويب قسريين، كعمليات التعريب الحمقاء التي مورست عندنا على غير العرب. فالشركاء في الوطن متكافئون، بحكم ما بينهم من خصائص مشتركة، أهمها الحاجة إلى الاجتماع المنظم وإلى الأمن والسلم والحياة الحرة الكريمة. ومتساوون في الحقوق المدنية والسياسية. وإلا كُفّت المواطنة عن كونها مشاركة وتحولت إلى نوع من التساكن أو التعايش. نقول: وطن فلان القوم، أي عاش معهم في وطن واحد، فصار مواطناً شريكاً في الوطن وعضواً في الدولة، يتمتع بالحقوق التي يتمتع بها أبناء مجتمعه ودولته، فهو مواطنهم وهم مواطنوه.

وعليه، فالمواطنة تحقق للمواطن وللمواطنة جملة من الحقوق المدنية والسياسية والحريات الشخصية والعامة، تقابلها جملة من الواجبات المدنية والالتزامات القانونية تُلقى على عاتقه وعاتقها، بصفة كل منهما عضواً كامل العضوية في الدولة التي تمنحهم جنسيتها، أو في المجتمع السياسي، أو الجماعة السياسية، التي تمنحهم هويتهم السياسية. ومن هنا جاء مفهوم الهوية السياسية الذي يركز على المواطنة، أي على عضوية الفرد في الدولة وانتمائه إليها وولائه لها³.

والمواطنة قد تكون طاعة أو معارضة، فكلتاها ضروريتان لكل مواطن، طاعة للقوانين ومعارضة لكل قسر أو إكراه أو ظلم أو تسلط واستبداد؛ الأولى، أي الطاعة، ضرورية لحفظ نظام المجتمع، والثانية، أي المعارضة، ضرورية لصون الحرية. والطاعة هنا طاعة للقوانين العامة فقط، لا لأي فرد ولو كان من أفراد السلطة التنفيذية مهما علت مرتبته، ولا لأي قوة غير قوة القانون. فقد نشأ العقد الاجتماعي ووضعت القوانين لكي لا يخضع أي فرد لنظيره. أما المعارضة فهي مقاومة لأي قسر أو إكراه خارجي يتعرض

له المواطن أو المواطنة، في حياته أو حياتها الخاصة والعامة، من أي جهة كانت، بما في ذلك القوانين الجائرة التي لا تتسق مع حرية المواطن وحقوقه الطبيعية والمكتسبة، وكرامته الإنسانية. المقاومة أو المعارضة حق أصيل للمواطن، وبعدّ أصيل من أبعاد المواطنة، فلا بد أن ننزع عن المعارضة الصفة القيمية السلبية التي اقترنت بها في تاريخنا، ولا سيما في أذهان الطبقة الحاكمة.

المعارضة ليست أكثر أو أقل قيمة من الموالة، والعكس صحيح. فهما موقفان متعادلان ومتكاملان، كالقبول والرفض، فما من معارضة مطلقة وثابتة ودائمة أو موالة مطلقة وثابتة ودائمة إلا في نسق الاستبداد، وما من قبول مطلق ورفض مطلق وولاء مطلق وبراء مطلق إلا في النسق ذاته. لذلك كانت الموالة والمعارضة النسبيتان والمتحركتان والمتغيرتان، بعدان من أبعاد المواطنة⁴.

وطاعة القانون لا تتحقق بالفعل إلا إذا كان القانون يسري على الجميع بالتساوي، بلا استثناء ولا تمييز. فإذا ما كان هناك ولو شخص واحد فوق القانون، يفقد القانون جوهره العام، وينفتح باب الاستثناء من القانون، والتمييز بين المواطنين، بحسب درجة ولائهم للسلطة أو بحسب مواقعهم الاجتماعية وانتماءاتهم الإثنية والدينية والمذهبية. لذلك عُدت المساواة تجسيداً فعلياً للعدالة. فالمساواة مساواة في الحقوق والواجبات، لا في مقادير هذه وتلك، وتكافؤ في الفرص وتساوٍ في الشروط.

ولهذه المساواة نوعان: مساواة مدنية ومساواة سياسية. المساواة المدنية هي المبدأ الذي يوجب معاملة جميع الأفراد معاملة واحدة من حيث دعوتهم إلى القيام بالواجبات الملقة على عواتقهم، ومن حيث تمتعهم بالحقوق المعترف لهم بها في القانون، دونما تفريق بينهم بحسب نسبهم وحسبهم أو ثروتهم أو طبقتهم. فجميع منظمات المجتمع المدني (جمعيات، نواد، نقابات، أحزاب، مؤسسات دينية) ومختلف الجماعات الإثنية والجماعات الدينية والمذهبية، كلها متساوية في الحقوق والواجبات المدنية، وفي القيمة الإنسانية والروحية، بغض النظر عن عدد أفراد كل منها، لأن المساواة في الحقوق مطلقة، لا تتعلق بالكم، ومقاديرها نسبية. فالكم لا يضيف شيئاً إلى ماهية إثنية معينة أو دين معين أو مذهب معين ولا ينقص منهم شيئاً. وهذا مطّرد في علاقة الكم والنوع؛ الكم لا يضيف شيئاً إلى النوع ولا ينقص منه شيئاً.

وأما المساواة السياسية فهي المبدأ الذي يعترف لجميع الأفراد بحق الاشتراك في الحكم وبحق تسلم الوظائف العامة، بما فيها رئاسة الدولة، وفق الشروط التي يحددها القانون، والتي يفترض أن تكون خاضعة لمبدأ المنافسة أو المسابقة أو الانتخاب الحر، دونما تمييز بينهم حسب ثروتهم أو حسبهم أو طبقهم أو انتمائهم الإثني أو الديني أو المذهبي، بحيث يكونون متساوين أمام القانون لا يختلفون إلا من حيث كفاءتهم واستحقاقهم أو جدارتهم. تُستثنى من ذلك الأحزاب السياسية، فلا يجوز أن يكون للحزب السياسي الوطني طابع إثني، أو طابع ديني أو مذهبي. ولا يجوز أن يكون امتداداً لحزب مركزه خارج البلاد أو أن تكون له امتدادات تنظيمية أو فروع خارج البلاد. والتعلل بالأكثرية والأقلية العدديتين، في هذا الموضوع، لا قيمة له، وفق ما توجيه مبادئ المواطنة، ولا سيما مبدأ المساواة السياسية التي تضمن حق أي مواطنة أو مواطن في المشاركة في حياة الدولة، أي في شغل أي منصب تشريعي أو قضائي أو إداري في مؤسسات الدولة، بما في ذلك رئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان ورئاسة الوزراء. فإذا نص القانون على خلاف ذلك وجب على المواطنين مقاومته⁵.

ولنا في الدول اللاتينية المعاصرة خير مثال فلقد تقلد منصب رئاسة الدولة فيها العديد من المواطنين ذوي الأصول العربية نتيجة ترسيخ وتقديم مبدأ المواطنة على مبدأ الرعوية:

- * خوليو ثيودور سالم – لبناني الأصل - كرئيس مؤقت للإكوادور في عام 1944م.
- * جوليو سيزار طورباي - لبناني الأصل - رئيساً لكولومبيا 1978-1982م.
- * جاكوبو مجلوته أزار - لبناني الأصل - رئيساً لجمهورية الدومينيكان لمدة 42 يوماً سنة 1982م.
- * كارلوس منعم – سوري الأصل - رئيساً للأرجنتين 1989-1999م.
- * عبدالله بوكرم - لبناني الأصل - رئيساً للإكوادور 1996-1997م.
- * جميل معوض – لبناني الأصل - رئيساً للإكوادور 1998-2000م.
- * كارلوس روبرتو فلورس – فلسطيني الأصل – رئيساً للهندوراس 1998-2002م.
- * أنطونيو سقا - فلسطيني الأصل - رئيساً للسلفادور 2004-2009م.

* ميشيل تامر - لبناني الأصل- رئيسا للبرازيل في 2016/05/13م خلفاً للرئيسة ديلما روسيف⁶.

أبعاد المواطنة:

والمواطنة كمفهوم، متعدد الأبعاد والمكونات، فهو يشمل مجمل الواجبات والحقوق على مختلف المستويات، فعلى المستوى القانوني يتضمن مفهوم المواطنة الحقوق والواجبات القانونية وفقاً لأحكام الدستور والأنظمة المعمول بها في الدولة المدنية، وعلى المستوى السياسي يشمل حق المشاركة والحرية وإبداء الرأي والتعبير، وعلى الصعيد الثقافي يشمل القيم الثقافية والسلوكية النابعة من ثقافة الولاء والانتماء للدولة. وإن كنا نرى بعض تلك المستويات للمواطنة في العديد من الدول المشرق والمغرب، فإن المواطنة السياسية في تلك الدول هي الحلقة المفقودة في معادلة العلاقة الطبيعية والعقد الاجتماعي بين الدولة المدنية والمواطن.

يُجمع الباحثون اليوم على أن للمواطنة ثلاثة أبعاد أساسية أو ثلاثة مجالات:

- أولها أن المواطنة حالة قانونية، أو وضع قانوني، فهي، بهذا المعنى، مترادف "الجنسية" التي يكتسبها الفرد من عضوية الدولة. يتحدد هذا البعد بالحقوق الاجتماعية، المدنية والسياسية، التي تترتب على علاقاته الاجتماعية والإنسانية بالآخرين، المادية منها والمعنوية، إذ كل علاقة بين طرفين ترتب حقوقاً وواجبات. فالمواطنة أو المواطن هنا "شخص قانوني" حر، في أن يعمل ما يريد وفق القوانين النافذة. وله الحق في أن يطالب بحماية الدولة، أي حماية القانون، لحياته وكفالة حقوقه وصون حريته وكرامته، إزاء أي اعتداء عليها أو تهديد لها.

- والبعد الثاني، بعد اجتماعي-سياسي، بالمعنى الواسع للكلمة، قوامه النظر إلى المواطنين بصفاتهم قوة اجتماعية-سياسية يشاركون بنشاط في الشؤون العامة وفي حياة الدولة من خلال مؤسسات المجتمع المدني، كالجمعيات والنقابات وجماعات الضغط والأحزاب السياسية. وتعد الانتخابات المحلية والتشريعية من أهم أوجه النشاط التي تعبر عن حيوية المجتمع، وهذه لا تقتصر على أوقات الاقتراع، كما في المجتمعات الراكدة. بل هي نشاط دائم موضوعه الحقوق والحريات الخاصة والعامة وقضايا التنمية البشرية والاقتصادية، وتحسين نوعية الحياة العامة وشروطها المادية

والمعنوية، فضلاً عن مراقبة عمل السلطات المحلية والمركزية والجيلولة دون تجاوزها على حقوق الأفراد والجماعات وحرّياتهم.

- أما البعد الثالث فيتعلق بالهوية الوطنية التي يستمدّها الفرد من عضويته في جماعة سياسية، ويعرّف نفسه بها لغير مواطنيه، كأن يعرف أحدنا نفسه بأنه جزائري، عندما يكون خارج الجزائر؛ فالجماعة السياسية، أي "المجتمع المنظم" أو "الأمة المنظمة" أو "المجتمع السياسي"، هي المصدر الوحيد للهوية بأبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والأخلاقية. ما يخلق فارقاً جوهرياً بين الأصل والهوية من جهة، وينفي أن يكون العرق أو الدين أو المذهب أو الطبقة الاجتماعية أساساً للهوية الوطنية. فهذا الانتماء التعاقدي، أو التشاركي، الطوعي الحر هو الأساس الوحيد للهوية الوطنية. ولا بد من الإشارة هنا إلى العلاقة الوثيقة بين الهوية والانتماء، والتفريق القطعي بين الانتماء إلى مجتمع مدني حديث، وجماعة سياسية حديثة، وبين الانتماء إلى جماعة أو جماعات غير سياسية وما قبل مدنية، كالانتماء إلى العائلة الممتدة والعشيرة أو القبيلة أو الجماعة الإثنية أو الدينية أو المذهبية. فكل الانتمائين يعطينا رؤيتين لما هي الهوية: رؤية تقوم على الرعوية، أي على التبعية، وأخرى تقوم على المواطنة، أي على الحرية.⁷

قيم المواطنة:

يترتب على التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات تتركز على أربع قيم محورية هي:

أولاً- قيمة المساواة:

التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء إلى الأساليب والأدوات القانونية لمواجهة موظفي الحكومة بما في ذلك اللجوء إلى القضاء، والمعرفة والإلمام بتاريخ الوطن ومشاكله، والحصول على المعلومات التي تساعد على هذا.

ثانياً- قيمة الحرية:

التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات

المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجهاً ضد الحكومة، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي .

ثالثاً- قيمة المشاركة :

التي تتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسؤولين لتغيير سياستها أو برامجها أو بعض قراراتها، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والإضراب كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفرادها، والترشح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها .

رابعاً - المسؤولية الاجتماعية :

التي تتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين⁸ ما هو مؤكد اليوم هو اقتران مفهوم المواطنة بمفهوم الدولة الوطنية أو القومية الحديثة، على اختلاف الأنظمة السياسية. فلا يمكن الحديث عن المواطنة، في القرن الحادي والعشرين، بمعزل عن المجتمع المدني والدولة الوطنية الحديثة، دولة الحق والقانون والمؤسسات، أي الدولة الديمقراطية. لأن المواطنة بركنهما الأساسيين: المساواة والحرية هي ما يجعل من الديمقراطية نظاماً تواصلياً مفتوحاً على أفق إنساني، بقدر ما هو مفتوح على النمو والتقدم.

وبما أن عقدة الإسلامويين هو فسخ تلك العلاقة شبه الدائمة بين العلمانية والمواطنة فتجدهم يحاجون بأن المواطنة لم تكن دائماً تعني المساواة في الحقوق مع اختلاف الثروة والجنس. فلقد ظل حق الانتخاب مقصوراً على مالكي الأراضي والأرستقراطيين، ولم تستكمل المرأة نظرياً -على الأقل- حقوق المواطنة مثل الانتخاب إلا في زمان متأخر⁹. لكنهم نسوا أن المرأة في الفكر الإسلاموي (ولا أقول الدول الحديثة الإسلامية الدين، لأن تلك الدول علمانية اللب إسلامية الظاهر). لا يمكنها الحصول على مواطنة

كاملة لا في الحاضر ولا في المستقبل لأنه ببساطة في الفكر الإسلامي لا خير في قوم ترأسهم امرأة. وبالتالي فقدت المرأة وللأبد أحد حقوقها السياسية كمواطنة. كما تراهم من جهة أخرى يحاجون بكون العالم ومنه أوروبا قد عرفا دولا قومية علمانية لا تعترف لكل مواطنها بحق المساواة بل قد تقترب في حقهم اضطهادا يبلغ حد الإبادة، كما فعلت النازية والفاشية، ولم يكتسب السود في الولايات المتحدة، مع أنها دولة قومية علمانية، حقوق المواطنة ولو من الناحية النظرية إلا في ستينيات القرن الماضي، ولا يزال المسلمون يتعرضون وكذلك أعراق وديانات أخرى لضروب بشعة من التمييز والقمع في دول قومية علمانية عديدة¹⁰.

لكنهم أيضاً تناسوا أنه من العيب أن نرمي غيرنا بالحجارة في الوقت الذي فيه بيتنا من زجاج. أفلا يذكر أولئك مجازر الدولة العثمانية ضد الأرمن المسيحيين بحجة موالاتهم لروسيا القيصرية، أو مجازر العرب الأمويين والعباسيين في شمال أفريقيا بحجة نشر الإسلام رغم أن الدين الإسلامي في حد ذاته ينهى صراحة عن نشر الدين بالقوة وإكراه الناس عليه { وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا أعتدنا للظالمين نارا } أحاط بهم سرادقها وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه بئس الشراب وساءت مرتفقا { (سورة الكهف 29). } ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين { (سورة يونس 99). } فإن حاجوك فقل أسلمت وجهي لله ومن اتبعن وقل للذين أوتوا الكتاب والأُمِّيِّين أسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولَّوا فإنما عليك البلاغ والله بصير بالعباد { (سورة آل عمران 20). } ثم إن أمريكا والحق يقال لم تعترف للسود بالمواطنة الكاملة إلا في الستينات من القرن الماضي، ولكنها ما إن فعلت ذلك حتى التزمت بها، فكان رئيسها الرابع والأربعون أسودا يزور جدته في كينيا بكل فخر من دون أن تتعرض وطنيته للتشكيك فيها.

في حين أن بعض الأقليات الواقعة تحت نير الفكر القومي والإسلاموي يحرم ولا أقول يمنع عليها تذكر أمجاد أجدادها بحكم أن التفاخر بالأجداد الكفار هو من الكفر بل أن مجرد استعمال لغتهم المحلية يعتبر مساسا بأمن واستقرار الدولة، فتسقط عنهم فجأة مواظنتهم فيعاملون كالأعداء.

فالمواطن، في الفكر الإسلامي ماضيًا ومستقبلًا هو المسلم ومن عداه ذمي أو كافر أو مشرك؛ أما في الفكر القومي العربي ماضيًا ومستقبلًا، فهو العربي، ومن عداه مولى تابع أو أعجمي مستبعد؛ والمعنيان بعيدان كل البعد عن المعنى الذي أنضجه الفكر الإنساني وتجارب الدول الوطنية الحديثة.

فالفكر الإسلامي كما يقول محمد أركون يخلو من أية محاولة لتطوير سياق للمواطنة، كشرط ضروري، ليس لنشوء حكم القانون فحسب، بل لظهور المجتمع المدني الذي يستطيع السيطرة على سلطات الدولة.

وتجدر الإشارة هنا إلى تقليد سياسي رديء يتمثل في وصف شخص، أو حزب أو اتجاه فكري وسياسي بأنه وطني وما عداه غير وطني، فإن نزاع صفة الوطنية عن شخص أو حزب أو اتجاه سياسي هو هدم لمبدأ المواطنة، لا ينم على جهل بما هي المواطنة فقط، بل ينم على الاستبداد. فالجهل والاستبداد صنوان، والمستبد هو أجهل الجاهلين، لأنه ليس في حاجة إلى أن يعرف، بل في حاجة إلى أن يريد فقط. فالتخوين في الخطاب السياسي كالتكفير في الخطاب الديني سواء بسواء، ويعني في الحالين إخراج الآخر من الملة وإحلال دمه وماله وعرضه.

فليس من قبيل المصادفة أن الأحزاب الأيديولوجية، القومية والاشتراكية والإسلاموية كلها، تحولت إلى ملل ونحل وطوائف جديدة معادية للحرية ومهينة للكرامة الإنسانية، مثلها مثل الملل والنحل والطوائف أو الأرثوذكسيات الدينية. فالأحزاب الأيديولوجية هي في الحقيقة عفن المجتمع التقليدي، وهي طائفية المجتمع التقليدي وهمجيته تحت غطاء "علماني" زائف¹¹.

أمّا الرعاية فتعني –حسب تعريفها في دائرة المعارف البريطانية- "وجود مملكة وفيها أعضاء ليس لهم ذات حقوقية مستقلة ويديرها راعي يمتلك الذات الحقوقية وله كل الامتيازات، وعلاقته بالأعضاء علاقة الراعي بالقطيع، ويستمد قوته بالاستبداد والغلبة، فلا يحق لأفراد القطيع الاعتراض أو الاقتراح في موضوع معيّن مما يدل على المشاركة في أحسن الأحوال..". وبمقتضى هذه العلاقة أيضا نجد أنّ الراعي يحق له أن يقود قطيعه بما يلائم مصلحته وأحيانا مزاجيته، لأن القطيع ضمن هذه النظرية هو

ملك الراعي فللراعي حق المنع او العطاء كما أنه يمتلك حق الحياة أو الموت، وعليه أصبح من الواضح أنّ المواطنة ليست رديفة للرعاية.

فالرعية يعنى به الوطني الذي لا تثبت له هذه الحقوق السياسية. وعادة ما تبرز التفرقة بين المواطن والرعية في الدول المستعمرة فيكون مواطنو الدول المستعمرة الأصلون من المواطنين ويتمتعون بسائر الحقوق السياسية على عكس أهالي المستعمرات حيث يعتبرون من الرعايا فيحرمون عادة من الحقوق السياسية كلها أو بعضها. وهذا التمييز بين المواطنين والرعايا ليس له من أثر في المجال الدولي، لأنّ كلا الفريقين هم من الوطنيين (أي حاملي نفس الجنسية) بالمقارنة بالأجانب. ويبقى أثر هذا التمييز قاصراً على المحيط الداخلي وحده باعتباره معياراً لبيان مدى ما يتمتع به كلا الفريقين من حقوق و ما يتحمله من التزامات.

ففي المجتمعات السلطانية والقبلية يتكرس مفهوم الرعاية ويكون واضحاً في سلوكياتهم، فوظيفة الرعية تتلخص في الولاء الأعلى للحاكم كأنه إله منزل من السماء ويحكم باسم الله، وفي الانتماء بالعاطفة لا بالعقل، وهو النموذج الذي نجده –للأسف- في العديد من الدول المشرقية والمغربية منذ زمن الخلافة العربية الأموية (661-750م) ومن بعدها العباسية (750-1258م) ثم الخلافة التركية العثمانية (1517-1924م) حتى يومنا هذا¹².

لكن الإسلامويون للأسف لا يقرّون بذلك بل ويحاجّون بتمتّع أهل ديانات وأعراق مختلفة بحقوق المواطنة أو بكثير منها في ظل حكومات إسلامية عبر تاريخ الإسلام الذي برئ من حروب الإبادة والاضطهاد الديني أو العرقي، بدءاً بدولة المدينة التي تأسست على دستور مكتوب اعترف بحقوق المواطنة لجميع المكونات الدينية والعرقية للسكان باعتبارهم "أمة من دون الناس" حسب تعبير دستور المدينة المعروف باسم "الصحيفة" حيث نصت على أن "اليهود أمة والمسلمين أمة" (أي أمة العقيدة) وأن "المسلمين واليهود أمة" (هي أمة السياسة أو المواطنة) بالتعبير الحديث، أي شركاء في نظام سياسي واحد يخولهم حقوقاً متساوية باعتبارهم أهل كتاب وأهل ذمة أي مواطنين حاملين لجنسية الدولة المسلمة من غير المسلمين. ورغم أن مفهوم الذمة شابهته شوائب أُستغلت في تشويهه إلا أنه حسبه يظل معلماً بارزاً من معالم السماحة والتحضر في حضارة

الإسلام التي تأسست على مبدأ "لا إكراه في الدين" (البقرة-256) وأيضا "لکم دینکم ولی دین" (الکافرون-6)¹³.

لغة الخشب التي يجيدها هؤلاء، لا رد عليها إلا أن نطلب منهم بأن يعطوننا مثالا (مؤشراً) واحد على تجسيد فكرة المواطنة تحت سيطرة الفكر الإسلامي عدی ذلك المثال الذي يردده جلمهم والمتمثل في صحيفة المدينة الذي في جوهره هو اعتراف بحق الرعية لا بحق المواطن كما يروجون، وإلا لما سمي أهل الكتاب بأهل الذمة. ثم إنه كان عليهم أن يسألوا أولئك الذين سموهم ذميين وطبقوا عليهم العقيدة الزائفة للولاء والبراء عن رأيهم في هذه التسمية وعن وقعها في عقولهم وقلوبهم قبل أن يزينوا ملامحها القبيحة لكي يزفوها لمن لا يعرفهم على أنها قمة الانسانية.

ولينظروا قبل أن يتفلسفوا إلى النموذج (المؤشر) الروماني للمواطنة في شمال إفريقيا، فلقد تبوء أبناء هذه الشعوب باعتبارهم مواطنين أعلى المناصب السياسية والدينية في الإمبراطورية الرومانية، مثل الإمبراطور Septimus Severus (193-211) والإمبراطور Caracalla (211-217) والإمبراطور Opellius Marcrinus (217-218) وإبنة الإمبراطور Diaduménien (218).

وبابا الفاتيكان الرابع عشر Victor 1er (189-199) وبابا الفاتيكان الثاني والثلاثون Miltiade (311-314) وبابا الفاتيكان التاسع والأربعون Gelase (492-496)¹⁴.

أما الدول العلمانية التي يمنون عليها زورا بأنهم أهل المواطنة بلا منازع فقد سبقتهم إلى مفهوم آخر ألا وهو: "عالمية المواطن". أي أنّ الدولة ترعى مصالح مواطنيها، وتدافع عن حقوقهم، لا في إقليمها فقط، بل أينما يكونون، عن طريق سفاراتها وقنصلياتها. بينما في فكرهم الإسلامي لا وجود لحقوق المواطن أو الرعية إلا داخل حدود الدولة. حيث يقرّون أنّ كل الأقوام وأتباع الديانات ممن يقيم في أرض الدولة تتمتع بحقوق المواطنة ومنها جنسية الدولة الإسلامية، وكذلك بذل النصرة والحماية لهم من كل عدو يستهدفهم، أما المسلمين الذين لم يلتحقوا بأرض الدولة الإسلامية، مجال سيادتها، لا يتمتعون بهذا الحق إطلاقا. وهو ما نصت عليه حسيهم آية الأنفال التي ميّزت بوضوح بين مؤمنين التحقوا بأرض الدولة الإسلامية ومجال سيادتها، فهؤلاء لهم الولاء والحماية الكاملين وليس ذلك لغيرهم.

قال الله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجَرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يَهَاجَرُوا، وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ } (الأنفال-72). فجنسية الدولة الإسلامية (المواطنة) لا تثبت إلا بالإقامة في أرض الدولة، من قبل المسلم أو غير المسلم (الذمي)¹⁵. لذلك نرى مواطنينا يهانون في غير دولهم دون تدخل سفاراتهم، كما يمنعون من المشاركة في بعض جوانب الحياة السياسية. فالآن والآن فقط فهمنا قصة "وامعتصماه" الشهيرة، التي اتضح من خلال طرحهم للموضوع أنها كانت مجرد واقعة منعزلة للتفاخر لا غير، أو ذريعة لإعلان الحرب على خلق الله، وليست عقيدة راسخة ولا ممارسة دائمة. من جهة أخرى نجد مظاهر تلك العقدة الرعوية في العديد من الدول المعاصرة في المشرق وفي المغرب على حدٍ سواء: فمصر حتى بعد الثورة لم تخرج من عقدة "المسلم والقبطي"، وفي سوريا ما زالت عقدة "العربي والكردي" هي هاجس الحكم، وفي العراق والبحرين تهيمن عقدة الطائفية "سني شيعي" على عقلية الأنظمة الحاكمة، وفي الكويت أيضا نجد عقدة "الرعية والبدون"، وفي الأردن أيضا نجد عقدة "أردني فلسطيني"، وفي السعودية أيضا نجد عقدة "السنة والشيعية" وعقدة "السلفي المتشدد والسني المعتدل"، وفي دول المغرب نجد بكل صراحة ثنائية "العربي والأمازيغي"، وفي اليمن نجد عقدة "الشيعية والسنة" وفي لبنان، حيث عقدة "المسيحي والمسلم"، وعقدة "السني والشيعي".

بينما تعني المواطنة العضوية الحقيقية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، أنّ كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري¹⁶.

المواطنة والتعايش:

كثيراً ما يستعمل مفهوم التعايش بدلاً من مفهوم المواطنة، للالتفاف أو الاحتيال على الحقوق المدنية والسياسية المتساوية للمواطنين. وهو، أي مفهوم التعايش، على

وزن التحايل والتكاذب، مفهوم رديء، يدل، في الواقع، على التعايش قسراً، أو على مضض، ويعبر عن حالة جماعات ما قبل مدنية وما قبل وطنية مناهضة للدولة بالتساوي، وتغلف مناهضتها بمفهوم التعايش.

إن جمعاً غير منسوج من الإثنيات والأديان والمذاهب المتحاجة والمتفاصلة، والمتعايشة على مضض، لا يشكل مجتمعاً مدنياً، ولا يشكل أمة وشعباً، ولا ينتج من علاقاته الاجتماعية الاقتصادية والسياسية دولة حديثة، بل تنتج منها سلطة مؤسسة على الغلبة والقهر، يعاد تشكيلها كلما اختلت نسبة القوى الإثنية أو الدينية أو المذهبية، لأسباب محلية أو خارجية، أو كلما غيّرت هذه القوى ولائها وتحالفاتها الداخلية والخارجية أيضاً. ويمكن تفسير هذه الحالة بأن العقد الاجتماعي هنا عقد بين جماعات مغلقة تعيّن كل منها هوية أعضائها، لا عقد بين مواطنين أحرار يتمتعون بحقوق مدنية وسياسية متساوية. الجماعات المغلقة في كل مكان مناهضة للدولة وعقبة كؤود في طريق نشوئها وتطورها.

في هذه الحال تتقاسم الجماعات المغلقة السلطة وفق نسبة القوى المتغيرة، كما أشرنا، وتتقاسم السيادة لو كان اقتسامها ممكناً، إذ لا ينطبق مفهوم السيادة على السلطة أولاً، لأنه مفهوم لصيق بالدولة الوطنية، ولا على سلطة من هذا النوع تفتقر إلى الوطنية، ثانياً. لذلك يظل شبح تقسيم الوطن إلى مقاطعات موجوداً في ثنايا الحياة السياسية، وتتحول القوى السياسية المحلية إلى استطلاعات (أذنان) لقوى خارجية، ويتحول الاستقرار السياسي والتعايش الاجتماعي إلى هدنة مؤقتة. فليس ثمة من بلاء أعظم من اقتسام السلطة وفق نسبة القوى الإثنية والدينية والمذهبية¹⁷.

المواطنة والانسانية:

إنّ الإنسانية هي أساس الوطنية ورافعتها، فلا يمكن أن يعترف أحداً بتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات إذا لم يعترف أولاً بتساويهم في الكرامة الإنسانية. الإنسانية والمواطنة صفتان لا تقبلان التفاوت والتفاضل؛ فليس من فرد إنساني هو أكثر أو أقل إنسانية من الآخر، وليس من عضو في دولة معينة هو مواطن أكثر أو أقل من الآخر. بل لا يمكن الحديث عن المواطنة التي تستحق إسمها إلا بالانطلاق من قاعدة إنسانية واعتماد معايير إنسانية.

وليكن مرجعنا في ذلك هو الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والعهود والمواثيق الملحقه به، مضافاً إليه حقوق المواطن، كما أنضجتها التجارب السياسية الأكثر تقدماً والأقرب إلى الديمقراطية. ولعله من قبيل اللغو ومحاولة الالتفاف على هذا المرجع العالمي حديث بعضهم عن ميثاق عربي أو إسلامي لحقوق الإنسان، كأن العرب أو المسلمين جنس آخر غير الجنس البشري والجماعة الإنسانية، ومن ذلك ما يسمى "التحفظات" العربية والإسلامية على المعاهدات والمواثيق الخاصة بتمكين المرأة في المجتمع، وحقوق الأقليات¹⁸.

ففي هذا المقام يتهافت علينا الإسلامويون لتذكيرنا بالقيمة المركزية التي يحتلها الإنسان في بنية هذا الدين، وأن البشرية على اختلاف الألوان والملل والثروات والمواقع والأجناس تنحدر من أسرة واحدة، وكل منهم يحمل في ذاته تكريماً إلهياً على اعتبار أن كل إنسان يمثل لوحده، البشرية كلها، فالاعتداء عليه اعتداء عليها جميعاً، ونفعه نفع لها جميعاً. { ولقد كرمنا بني آدم } (الإسراء-70). { من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً } (المائدة-32)¹⁹.

لكننا لسنا هنا لنناقش مدى تكريس كتابنا الحنيف لمبدأ الانسانية والمساوات والعدل بين البشر فتلك مسلمة ننطلق منها وليست نتيجة نصل إليها. لكننا هنا لنناقش كيفية ومدى تدليسكم على كتاب الله لتكريس الفوقية والعنصرية بين الناس على أساس الدين والعرق مستعملين في ذلك التراث الديني المحرّف تماشياً مع أهوائكم السياسية. ومثال ذلك قول أحمد بن حنبل في مسنده عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم قال: {من أخرج صدقة، ولم يجد إلا بربرياً، فليردّها.} (إسناده ضعيف). أو ما رواه الطبراني في المعجم الكبير الجزء 17، عن عقبة بن عامر، أنه عليه الصلاة والسلام قال: { الخبث سبعون جزءاً، فجاء في الجن والإنس، وتسع وستون في البربر. } (ذكره الألباني في الضعيفة برقم 2535). أو ما رواه الإمام السيوطي في الجامع الصغير تحت رقم 4126، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: { ولد لنوح ثلاثة، سام وحام ويافث، فولد سام العرب وفارس والروم والخير فهم [لكنه نسي اليهود]، وولد يافث يأجوج ومأجوج والتارك والسقالبة ولا خير فيهم [لكنه نسي]

الإسكيمو]، وولد حام القبط والبربر ولا خير فهم [لكنه نسي الهنود الحمير]، وغيرها كثير، وإلى الله المشتكى. والأدهى والأمر هو أن تأليف تلك الكتب من طرف أصحابها كان بعد دخول الكثير من تلك الشعوب الإسلام مثل البربر والترك والفرس.

المواطنة والوطنية:

اختلفت تعريفات الوطنية عند الباحثين باختلاف المناهج الفكرية لديهم فمنهم من جعلها عقيدة يوالي عليها ويعادي، ومنهم من جعلها تعبيراً عاطفياً، ومن بين تعريفاتها، تعريف الموسوعة العربية العالمية للوطنية بأنها تعبير قوييم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الإنتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ، والتفاني في خدمة الوطن، ويوحى هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة. أما قاموس اللغة الإنجليزية اتفق مع الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية في تعريف الوطنية بأنها حب الوطن والولاء له وأنها تشبه القومية من حيث كونها عاطفة إنسانية تربط الفرد بوطنه، وأنّ الوطن ذو مدلول واسع قد يراد به الوطن الصغير مثل القرية التي يقيم بها الفلاح، أو القبيلة التي ينتمي إليها البدوي، أو يراد بها الوطن الدولة بمعناها الحديث، فالوطنية تدل على معاني ضرورية في حياة الإنسان، وتشمل فضل الوطن عليه، وواجب الإنسان نحو وطنه في آن واحد بما يمليه الدفاع عنه، وبذل المال والنفس من أجله، والعمل الدائب في سبيل رفعة ونهضته وتقدمه.

فالقاسم المشترك في تلك المعاني موجود في داخلية أغلب الناس، مما يجعل قيامها في مرتبة الأمور المسلم بها. وعليه فإن إحدى الدراسات استخلصت تصنيفات للوطنية مشيرة إلى فئاتها المختلفة، وجاءت على النحو التالي:

- الوطنية الفطرية: تشير إلى حب الوطن، واعتبار كل من يسلب خيره فهو خائن.
- الوطنية البيئية: وتشير إلى مدى التعهد والولاء للأرض، والمحافظة عليها من أجل الأجيال المقبلة - الوطنية المؤسساتية: وتشير إلى الولاء للنظام الحكومي ولأجهزة الدولة.
- الوطنية القومية: وفيها تسمو المشاعر وتتجاوز الأمة إلى كل الجنس البشري، والولاء للعالم والسلام.

وهكذا تشير الوطنية إلى مشاعر الحب والولاء التي تكمن في الإلتزام للوطن، حب للبلد، للأرض، للشعب، فخر بالتراث والحضارة، تتجلى مظاهرها في الإلتزام بالحقوق والواجبات، واحترام القوانين السائدة في الوطن والتوحد معه والعمل على حمايته، والدفاع عنه وقت الأزمات بكل غال ونفيس، حرصا على تماسكه، وحدته، واستمرارية بقائه وسلامته، وعملا على نمائه وتقدمه.

فإذا كانت الوطنية شعور فالمواطنة ممارسة، وإذا كانت الوطنية حب ووفاء فإنّ المواطنة قبول برضا أو تبرم، وإذا كانت الوطنية حرارة وانفعال وجداني، فإنّ المواطنة سلوك وتصرفات، وإن كانت الوطنية أداء يحدث في المناسبات العامة، فالمواطنة الأداء الفردي للواجبات اليومية، وإذا كانت الوطنية ارتباط عاطفي بالأرض والمجتمع، فإنّ المواطنة ارتباط عملي بها، ولو كانت الوطنية حس قلبي ضميري داخلي، فإنّ المواطنة سلوك فعلي ظاهري، وإن كانت الوطنية لا تعدد فيها ولا تبدل، فإنّ المواطنة تكيف ومرونة بما تعنيه من تغير وتبدل. أي أن الوطنية نتيجة لواقع، بينما المواطنة وسيلة لهدف.

ومن المتفق عليه أيضا أن الوطنية هي محصلة للمواطنة، فلا وطنية جيدة، بدون مواطنة جيدة، لكن المواطنة يمكن أن تتم دون وطنية فالمواطنة ذات علاقة بالتاريخ والهوية، أما المواطنة فهي التناغم والإيقاع الحياتي اليومي. ومعنى ذلك أن صفة الوطنية أكثر عمقا من صفة المواطنة، أو أنها أعلى درجات المواطنة، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو لدولة معينة، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة، وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة²⁰.

ويرى المفكرون أنّ الحديث عن الوطنية والمواطنة لا يختلف عن الحديث عن الولاء والإلتزام، فأحدهما جزء من الآخر أو مكمل له، فالإلتزام مفهوم أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مضمونه الواسع يتضمن الإلتزام، فلن يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، أما الإلتزام فقد لا يتضمن بالضرورة الولاء، فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين، ولكنه يحجم عن العطاء والتضحية من أجله ولذلك فالولاء والإلتزام قد يمتزجان معا حتى أنه يصعب الفصل

بينهما، والولاء هو صدق الانتماء، وكذلك الوطنية فهي الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطنة. والولاء لا يولد مع الإنسان، وإنما يكتسبه من خلال مجتمعه، ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم، فالفرد يكتسب الولاء (الوطني) من بيئته أولا ثم من مدرسته، ثم من مجتمعه بأكمله حتى يشعر بأنه جزء من كل²¹.

خاتمة:

بعد هذا الشرح المبسط والوجيز لمفهوم الوطنية، نجد أنفسنا أمام سؤال جوهري عن قيمة وأهمية الوعي بمفهوم أو فكرة المواطنة، هذه الأهمية والفائدة التي نبينها في الآتي:

- القضاء على الخلافات والتباينات الموجودة في المجتمع بسبب إرهابات مفهوم الرعاية الذي يميز بين المواطنين على أساس الولاء والانتماء، ما يؤدي إلى تطوير مفهوم المجتمع المدني بحيث يصبح القانون هو الفيصل، والعدل هو الأساس، والحرية هي الانتماء، فحق المواطنة آلية ناجعة للقضاء على كل أشكال الفتن والصراعات المتباينة في المجتمع - يؤسس مفهوم المواطنة لدولة مدنية بامتياز تمارس دور الحياد الإيجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيدلوجيات مواطنيها. فلا تمارس الإقصاء والتمييز تجاه أي مواطن كما أنها لا تمنحه الحضوة حسب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. فهي مؤسسة وطنية جامعة لكل المواطنين .

- المواطنة تحفظ للمواطن حقوقه المتنوعة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته، فتقوم العلاقة على أساس الحقوق والواجبات، فتزيد الثقة بين المواطن والدولة، مما يؤدي إلى وحدة النسيج الاجتماعي الواحد .

- كما أنها تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات، وأمام الوظيفة العمومية والمناصب في الدولة، فالكل سواسية في كل شيء أمام الدولة ومؤسساتها، فلا تمييز على أساس الأقرب للنظام أو الحكومة، ولا تفرق بين المواطنين بالحقوق والواجبات، ويكون تطبيق عملي، وواقعي للمواد الدستورية التي تشير -نظريا- لمساواة المواطنين، فيما يكون الواقع أحيانا شيء مختلف ومغاير.

- تؤدي المواطنة الصالحة إلى الاعتراف بالتنوع والتعدد العائلي والعنقي واللغوي والإيديولوجي والسياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي، وتعمل على صون هذا التنوع والتعدد واحترامه، وتكون الدولة بذلك قاسم مشترك بين المواطنين، فتحافظ على مسافة معينة من جميع مكونات المجتمع.
- كما أن المواطنة تؤدي إلى خلق مواطن مسؤول يتحمل دوره العام في كل قضايا الوطن، ويشارك بجدية في الانتخابات ويمنح صوته لمن يستحقه ولا يعزف عن نداء واجب الوطن مادام أنه يعيش في ظل دولة قانون وعدالة، مما يعني أن المواطن يساهم في البناء الدستوري والسياسي والمدني للدولة من حيث ضمان الدولة لهذا الحق.
- والمواطنة تضمن حقوق الإنسان في المجتمع والوطن والدولة؛ لكونها تنقل الحق الإنساني إلى حق للمواطنة عبر تقنينه. وتضمن استمرار المجتمع في الإطار السياسي الذي يعبر عنه، وهو الدولة.
- وعليه فإن المواطنة أرقى من أن تكون مفهوما، لأنها بالحقيقة مبدأ الدولة الحديثة ومرتكزها بل عمودها الفقري في النشوء والاستمرارية، في التكوين والبقاء، ومن ثم فإن المواطنة تحفز المواطن على المطالبة بالحقوق مع أداء الواجبات في صيرورة الاستمرار والتطور، مما يرقى المواطن نفسه إلى الوعي بمكانة المواطنة في حياته الفردية والمجتمعية.

المراجع:

1. ابن منظور، لسان العرب، مج13، دارصادر، بيروت، 1986، ص 45.
2. علاء الخطيب، العرب بين الرعاية والمواطنة، <http://burathanews.com/arabic/articles/67985>، تمت رؤيته يوم 20/09/2017.
3. جاد الكريم الجباعي، من الرعاية إلى المواطنة، أطلس للنشر، بيروت، 2014، ص 196.
4. نفس المرجع، ص .
5. جاد الكريم الجباعي، مرجع سابق، ص ص 198-200 .
6. ¹ Vu le <https://www.ida2at.com/the-arabs-ruled-latin-america/>. 19/09/2017.
7. جاد الكريم الجباعي، مرجع سابق، ص ص 201-202.
8. محمد عابد الجابري، سلسلة مواقف، ط1، أديما دار النشر المغربية، العدد 72 ، 2008، ص14 .
9. مجموعة مؤلفين، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، ج2، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص 89.
10. نفس المرجع، ص 90.
11. جاد الكريم الجباعي، مرجع سابق، ص 210.
12. زهير توفيق، " النظام الرعوي في الفكر السياسي الإسلامي "، الأردن، جريدة الدستور اليومية ، العدد 15628، بتاريخ 2010/01/08، ص 45.
13. كمال الشريف، حقوق الإنسان في صحيفة المدينة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص9.
14. ¹ Vu le https://fr.wikipedia.org/wiki/Liste_de_personnes_berbères. 20/09/2017.



15. راشد الغنوشي، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 81.
16. زهير توفيق، مرجع سابق، ص 72.
17. جاد الكريم الجباعي، مرجع سابق، ص 227.
18. نفس المرجع، ص 231.
19. راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص. 290.
20. محمد الصاقوط، المواطنة والوطنية، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2007، ص 257.
21. محمد الصاقوط، مرجع سابق، ص 259.